

أسطورة "المساعدات"

"ان المساعدات الخارجية هي أداة تسمح
بالحفاظ على النفوذ والمراقبة عبر العالم
والدعم للدول التي سوف تنظم للمعسكر
الاشتراكي في حالة غياب هذه المساعدة" . . .
المستشار الالمانى السابق ارهارد

ترتكز الدعاية الامبريالية باستمرار على التطويل "للمساعدات" التي تقدمها
للبلدان النامية من أجل المساهمة في حل مشاكلها الاقتصادية بهدف "تقليص الهوة"
بين البلدان المصنعة والبلدان المتخلفة .

والحقيقة ان هذه المساعدات المزعومة تدخل في الاطار العام لسياسة تصدير
رؤوس الاموال التي تكتسي أهمية بالغة ضمن الاستراتيجية الامبريالية كأداة لفرض
نظام الاستعمار الجديد على البلدان التي تمكنت من التخلص من الاستعمار المباشر .
وسياسة تصدير رؤوس الاموال هذه، مرت، منذ الحرب العالمية الاخيرة، من
ثلاثة مراحل أساسية . اتسمت الاولى بتخفيض مؤقت في نشاط الرأسمال الاجنبي الخاص
داخل البلدان المستعمرة والشبه مستعمرة، وذلك تحسبا لعواقب المد الثورى والتحررى
الذى عمّ تلك البلدان خلال هذه المرحلة، وما ترتب عنه من اجراءات اقتصادية وطنية
(التأميمات) ايجابية في وقتها، وبالتالي انسحاب جزء من الرأسميل الاجنبية وعودتها
الى بلدانها الاصلي . أما المرحلة الثانية، فلقد تمزيت ببروز أساليب الاستعمار الجديد
من جهة، ومن جهة ثانية تصدير الرأسميل الغربية في شكل رأسميل تابعة للدولة مع
تراجع في نشاط الرأسميل الخاصة في البلدان النامية . والمرحلة الثالثة تتسم بتوسع
نشاط الرأسميل الاحتكارية عن طريق الشركات الكبرى "المتعددة الجنسية" .
خلال المرحلة الثانية المذكورة - مرحلة الاستعمار الجديد - والممتدة من

منتصف الخمسينات الى نهاية الستينات تقريبا، كانت البلدان الرأسمالية المصنعة تصدر الرأسمال الاحتكاري التابع للدول في شكلين رئيسيين وهما :

١ - "المساعدات العمومية المجانية"، والقروض التي تقدم في اطار المساعدة أيضا، والتي تتم اما بواسطة الاتفاق النهائي بين دولتين، أو عن طريق المؤسسات الدولية.

٢ - القروض التجارية العمومية. وهذه الاخيرة لا تختلف من حيث الهدف عن الرأسمال الاحتكاري الخاص الا في الجانب الشكلي، لانها تعمل في نهاية المطاف، وكأنها رأسمال جماعي يتصرف وفق شروط السوق الرأسمالية العالمية.

تبادل الادوار

واذا كانت الدعاية الغربية تحب التأكيد على الطابع المجاني "للمساعدات" الاستعمارية الجديدة، فان ذلك لا أساس له من الصحة. والحقيقة أن الرأسمالية الاستعمارية التقليدية أصبحت خلال الخمسينات والستينات عاجزة كل العجز - بسبب طبيعتها - على بلوغ هدفها الاستراتيجي الاقتصادي والسياسي المتمثل في ضرورة أرض نمط الإنتاج الرأسمالي التبعية على البلدان المستقلة سياسيا، وكان من الضروري أن يتولى رأسمال الدولة الاحتكاري هذا الدور. وتحقيق هذا الهدف هو الذي يوفر الظروف الملائمة للاستمرار في استغلال هذه البلدان ونهب خيراتها. وبالتالي، فان رأسمال الدولة الاحتكاري لم توظفه الدول الامبريالية في البلدان النامية لخلق الظروف المذكورة على حساب الرأسمال الخاص أو منافسته، بل على العكس من ذلك، تمت هذه التوظيفات لصالحه وتمهيدا لتوسع نفوذه من جديد.

وهذا ما تم بالفعل في المرحلة الثالثة، حيث نشاهد نموا ملحوظا في نشاط الرأسمال الاحتكاري الخاص داخل البلدان النامية - خاصة ابتداء من سنة ١٩٧٠ - مستفيدا من الظروف الملائمة التي خلقت له خلال المرحلة الثانية، من خلال سياسة "المساعدات المجانية" المزعومة... فلا غرابة إذن، اذا ما رأينا الدعاية الغربية تركز اليوم على "ثقل الحمل" الذي تعاني منه البلدان المصنعة لمساعدة البلدان النامية، فما ذلك الا احساسا منها بأن سياسة المساعدات المزعومة قد بلغت عمليا اهدافها المرسومة.

وكمثال عن طبيعة هذه الاهداف، نلاحظ أن كل الاتفاقيات الحكومية الثنائية التي تقام بين دولة امبريالية وبلد "نامي" من أجل انجاز مشروع من المشاريع الزراعية أو الصناعية في اطار "المساعدة"، تكون دوما مرفوقة بعقود تجارية لصالح الشركات الاحتكارية الكبرى التي تتحكم هي نفسها في اقتصاد البلدان المصنعة. وتتعلق هذه العقود التجارية بمنح حق الاحتكار للشركات المذكورة بشأن توفير البضاعات والتجهيزات

الضرورية لانجاز المشروع، وذلك بالائتمنة التي تناسب مصالحها، والتي تكون دائما أغلى من الائتمنة المتداولة في السوق العالمية.

الشركات "المتعددة الجنسية" و "المساعدة"...

ان أبرز مميزات الاستعمار الجديد خلال العشر سنوات الاخيرة (المرحلة الثالثة) هو اعتماده بشكل أساسي على الشركات "المتعددة الجنسية"، في اطار تدويل الرأسمال ومركزته، الى درجة أن هذه الشركات أصبحت تتحكم في ٩٠٪ من التوظيفات الرأسمالية في الخارج. والشركات "المتعددة الجنسية" التي تمكنت من التحكم في المرافق الاقتصادية الاساسية للبلدان النامية التابعة، تستطيع اليوم فرض ائتمنتها الاحتكارية داخل سوق هذه البلدان بدون منافس، الشيء الذي جلب لها أرباحا خيالية.

ففي فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ فقط، بلغت الارباح الصرفة التي حققتها الشركات الامريكية في هذه البلدان خمسون مليار من الدولارات... ويدعي أنصار الشركات الاحتكارية ("المتعددة الجنسية") أن البلدان النامية في حاجة للتعامل مع هذه الاخيرة للاستفادة من رؤوس أموالها وتكنولوجيتها المتفوقة.

والواقع أن تركز المكتسبات العلمية والتكنولوجية الحديثة في أيدي هذه الشركات يخلق شكلا جديدا من أشكال التبعية يضاف الى الاشكال الاقتصادية والسياسية والعسكرية المعروفة ويسمح بتطوير أساليب الاستعمار الجديد وجعلها أكثر مكررا وحداقة ومرونة في نفس الوقت.

وضمن هذه الاساليب التي تستعملها الشركات "المتعددة الجنسية" أسلوب خلق شركات مختلطة، تساهم فيها شركات محلية أو القطاع العام المحلي نفسه. ولا يتعلق الامر في غالب الاحيان سوى بمساهمة في التسيير الإداري لهاته الشركات المختلطة، في حين أن التحكم في انتاج وتسويق المنتوجات يبقى من صلاحية الشركات الاحتكارية التي تستعمل هذه التغطية "الوطنية" للاستفادة من الدعم الذي تقدمه السلطات المحلية من تسهيلات جبائية، وحق استيراد التجهيزات بحرية كاملة، واستعمال وسائل النقل والبنية التحتية المحلية عموما، والاستفادة من المواد الأولية، الخ... بهذه الطريقة، وفي الوقت الذي يكتسب فيه شعار التأميم الوطني قوة وشعبية متزايدة، فان الشركات "المتعددة الجنسية" تسعى الى ابطال مفعول هذا الشعار - بالنسبة للدول النامية التي يسود فيها نظام رأسمالية الدولة - عن طريق التحكم في التكنولوجيا والدوائر المالية، وكذا التحكم في تسويق البضائع المصنعة. وهكذا، فانها تحافظ على أرباحها، بل تنميها وتضاعفها، كما كان الحال بالنسبة للصناعة البترولية "الوطنية" في ايران خلال عهد الشاه مثلا..

البشرية في هذا الميدان على الخصوص. وهكذا، نجد أن ٩٠٪ من مجموع الباحثين والمهندسين في العالم الرأسمالي يوجدون حالياً في البلدان المصنعة، هذا بالإضافة الى "هجرة الادمغة" التي تشجعها الامبريالية وتعمل على تقويتها. فخلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ مثلاً، نجد أن ثلاثة مائة ألف اخصائي من البلدان النامية قد هاجروا الى الولايات المتحدة وانجلترا وكندا. ستون في المائة منهم أطباء وأربعون في المائة مهندسون وتقنيون. لقد كلفت مصاريف تكوين هؤلاء الاخصائيين للبلدان النامية مبلغاً قدره ٤٦ مليار دولار في الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٢. وهذا المبلغ يعادل تقريباً ذلك الذي قدمته البلدان الثلاثة المذكورة كـ "مساعدة انسانية" للبلدان النامية...

أسطورة المصير المشترك

كتبت مجلة "التايمز" البريطانية في بداية سنة ١٩٧٥، تقول: "في اطار الظروف الصعبة التي يتميز بها العقد الحالي، فإن أعظم أمل هو ادراك جميع الاطراف لتبعيتها المتبادلة، بسبب الحاجة الى المواد الاولية والتكنولوجيا والبضائع وروءوس الاموال والافكار. ان العالم القديم الذي كان يهيمن فيه الغرب قد ولى زمنه، وادا كانت دول النفط تنوى الهيمنة على العالم الجديد الذي تسود فيه التبعية المتبادلة، فلن تكون نتيجة ذلك سوى الافلاس والتقهقر بالنسبة للغرب، واليؤس والجوع المتزايدين بالنسبة للبلدان النامية..."

هكذا تحاول الدعاية الامبريالية الايحاء بأن المصير مشترك بين البلدان المصنعة والبلدان النامية، وأن على هذه الاخيرة أن تتخلى عن أية محاولة للاستقلال عن الاولى التي تقدم "المساعدات" من اجل توطيد وتمتين التبعية المتبادلة... ان هذه الادعاءات تستهدف بطبيعة الحال، التغطية عن الاساليب الاستعمارية الجديدة التي تعمل على تكديس الارباح بين أيدي الرأسمالية العالمية، وتعميق الهوة مع البلدان الفقيرة، بنهب خيراتها وارغامها على التبعية والخضوع. فـ "المساعدات" كما أسلفنا، لا تحل أى مشكل من المشاكل الملموسة لهذه البلدان، بل انها أصبحت بشكل واضح، ومنذ أن استلمت الشركات "المتعددة الجنسية" ادارة دفتها، مصدراً للعديد من التلاعبات الإضافية التي تعاني منها البلدان النامية. ان هذه "المساعدات" المصحوبة بجملة من الشروط، قد أصبحت اليوم، تعيق بشكل قوى نمو الاقتصاد الوطني للعديد من البلدان المستقلة شكلياً. ويكفي للتأكد من صحة هذا القول، أن نستحضر هنا الرقم الاجمالي لديون هذه الاخيرة تجاه البلدان الرأسمالية المصنعة الذي بلغ في اواخر ١٩٧٩: ٣٠٠ مليار دولار.

ان الامبريالية تستعمل "المساعدات" كسلاح سياسي واقتصادي لتحقيق أهدافها الاساسية المتمثلة خاصة في ربط البلدان النامية بالنظام الاقتصادي الرأسمالي

وتلعب الشركات "المتعددة الجنسية" أيضاً دوراً أساسياً في إعادة ترتيب توزيع العمل الدولي بشكل استعماري جديد. فاذا كان دور المستعمرات خلال عهد الاستعمار المباشر هو تزويد البلدان الاستعمارية بالمواد الاولية والمنتجات الفلاحية، فان الاستعمار الجديد يوكل اليوم لبعض البلدان المستقلة شكلياً، والتي يتم اختيارها وانتقاؤها بعناية، مهمة القيام محلياً بإنتاج بعض المواد المصنعة، علاوة بالطبع، على سياسة نهب المواد الاولية التي تبقى هي القاعدة العامة... ومقياس اختيار هذه البلدان لإنتاج بعض المواد، ليس أبداً، هو العمل على تصنيعها وتقريبها من البلدان الرأسمالية المتقدمة كما يدعي الاستعماريون وأنصارهم، بل الحقيقة هو أن ارتفاع تكاليف تصدير المواد الاولية وتشغيل اليد العاملة في البلدان المتقدمة صناعياً، هو الذي جعل الرأسمالية عاجزة كل العجز على تنمية بعض القطاعات الصناعية التي تحتاج بكثرة الى هذين العاملين، والا تعرضت للإفلاس المؤكد، وهو الذي جعلها تنقل جزءاً من هذه الصناعات الى بعض البلدان التابعة، حيث اليد العاملة الرخصية ووفرة المواد الاولية محلياً. وهذه الاجراءات تتعلق بمسألة استمرارية وتطور الإنتاج الرأسمالي، وهي بمثابة قضية حياة أو موت بالنسبة اليه، ولم تكن في يوم من الايام مسألة "عمل خيري" أو "مساعدة انسانية" للبلدان النامية، كما تقول الدعايات الاستعمارية.

واضافة الى الارباح الطائلة التي تجنيها الامبريالية من عملية تحويل بعض الصناعات الى البلدان النامية، فان ذلك يجنبها في نفس الوقت بعض المشاكل التي تولدها تلك الصناعات، كالثلوث مثلاً، الذي بلغ درجة عالية من الخطورة في البلدان الرأسمالية المصنعة عموماً. ولنضرب مثلاً حياً على ذلك:

في اندونيسيا، أنشأت بعض الاحتكارات اليابانية مصناً لتكرير النفط. وهذا المصنع لا يكرر النفط الاندونيسي ذي النوعية الجيدة جداً، والذي تستورده اليابان، بل انه يستعمل لتكرير النفط الذي تشتريه اليابان من الشرق الادنى والذي يحتوى على نسبة عالية من الكبريت، الشيء الذي يترتب عليه تلويث الهواء بشكل مفرط. وهذا النفط تبعيه اليابان في السوق المحلية اليابانية...

واضافة الى المقاييس المذكورة لاختيار البلدان النامية لمثل هذا العمل، فان الامبريالية تولي اهتماماً كبيراً لمسألة "الاستقرار السياسي"، وطبيعة الحكم المحلي الذي يجب أن يكون رجعيّاً تابعاً، وتواجد قوات انتاجية محلية متطورة نسبياً، وبنية تحتية ملائمة. وهكذا، نجد أن الاغلبية الساحقة للتوظيفات الاجنبية في البلدان النامية قد تمت أساساً في أندونيسيا وماليزيا والهند وسنغافورا وهونغ كونغ والفلبين والارجنتين والبرازيل...

ان التبعية التكنولوجية، هي كما أسلفنا، احدى الوسائل الاساسية التي يستعملها الاستعمار الجديد لتكريس هيمنته، الشيء الذي يتطلب مركزة الامكانيات

وتركيز هياكل هذا النظام داخلها، ومنع نمو وتطور التيارات الاجتماعية والاقتصادية التحررية والتقدمية .

ولا سبيل لاحباط هذه المخططات، وفرض اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس من العدالة والديموقراطية، سوى النضال التحررى الحازم الذى تنخرط فيه كل القوى الوطنية والتقدمية، فى خندق واحد ضد الامبريالية وعميلتها الرجعية المحلية، من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى الكامل، أى الاستقلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

